MAHALEEAT 2/14/12 11:52 PM Page 2

«هيئة ضمان الجودة» تعلن تقارير جديدة للمدارس والجامعات

خالد بن عبدالله: استقلالية الهيئة عززت مصداقيتها

نتائج المدارس الخاصة تكشف عن أداء «مرضٍ»

أعلنت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب صدور حزمة جديدة من تقارير مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة أمس، وهي الحزمة التاسعة منذ بدء نشر التقارير في ٢٠٠٩، حيث تضمنت أولى التقارير المنشورة حول أداء المدارس الخاصة في المملكة، والتي انطلقت دورة المراجعات الأولى لها في سبتمبر الماضي.

وبلغ عدد التقارير الصادرة عن الهيئة ضمن هذه الحزمة ٣٠ تقريراً لمؤسسات التعليم والتدريب، جاء ١٥ تقريراً منها حول أداء المدارس الحكومية والخاصة، و١٠ تقارير لمؤسسات تدريب مهني، وخمسة تقارير أخرى حول أداء مؤسسات التعليم العالي، وقد تم إرسال نسخ من تلك التقارير إلى المؤسسات المعنية والجهات القائمة عليها، فضلاً عن إتاحتها للمعنيين والمهتمين على موقع الهيئة الإلكتروني www.qaa.edu.bh .

ويأتي صدور هذه الحزمة التاسعة من التقارير تزامناً مع الذكرى الثالثة لتأسيس هيئة ضمان الجودة الموافقة للعاشر من فبراير الجاري، بعد اعتمادها واعتماد التقرير السنوي الثالث للهيئة من قبل مجلس الوزراء في جلسة أمس الأول (الأحد الموافق ١٢ فبراير ٢٠١٢)، ومن المقرر أن يتم نشر التقرير السنوي في وقت لاحق بعد نشر الحزمة الأخيرة من التقارير، على موقع الهيئة الإلكتروني www.qaa.edu.bh عن طريق إرسال نسخ منه إلى أصحاب القرار والمعنيين.

وجاء في تعقيب للشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بهذه المناسبة تأكيده أن الاهتمام بقطاع التعليم «جزء لا يتجزأ من المسئولية الوطنية الملقاة على عاتق المسئولين المعنيين بهذا القطاع، مشيداً بالدعم الذي توليه قيادة المملكة متمثلا في مد هذا القطاع بالدعم والاهتمام اللازمين، ليكون مفتاحاً لنهضة المواطن البحريني في كل المجالات والقطاعات الحياتية».

وقال: «إن استقلالية عمل الهيئة عن أي جهة عمل حكومية، من خلال تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، عززت من مصداقيتها في الكشف عن مستويات أداء مؤسسات التعليم والتدريب المرخص بها في المملكة بكل شفافية، وجدية السعي نحو ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التطوير كافة».

وشدد في سياق تعقيبه على حاجة مختلف مؤسسات قطاع التعليم والتدريب إلى التعاون والاستجابة الفعلية للتوصيات التي تضمنتها تقارير هيئة ضمان الجودة، لتحقيق الرؤية والمصلحة المشتركة لكل من تلك المؤسسات التعليمية والتدريبية، وجهود تطوير قطاع التعليم والتدريب في المملكة.

وقد أبدى الشيخ خالد بن عبدالله ترحيبه بالخطوات الجادة التي اتخذتها فعلاً مجموعة من مؤسسات التعليم والتدريب من أجل تطوير أدائها المؤسسي بحسب توصيات تقارير الهيئة، حاثاً إياها على مواصلة خطاها على هذا الطريق الواعد، لما يحمله ذلك من تطلعات تطويرية جذرية تسهم في خلق فرص تعليمية تنافسية، من شأنها سد أي ثغرة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل والتنمية الشاملة.

ومن جانب آخر، صرحت الرئيس التنفيذي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر المضحكي بأن ما يميز هذه الحزمة من التقارير أنها تأتي لتشهد على توسع عمل الهيئة على أكثر من صعيد، ولاسيما أن هذه الحزمة تتضمن أول مجموعة من نتائج مراجعات المدارس الخاصة التي دشنت دورتها الأولى في سبتمبر الماضي، فضلاً عن أول تقارير الدورة الثانية من مراجعات المدارس الحكومية والتي انطلقت في الفترة نفسها.

وأضافت في هذا الصدد أن ثقافة التطوير والتحسين في قطاع التعليم لاقت صدى وصدراً مفتوحاً من قبل قيادة المملكة الرشيدة، وهو ما فتح لها المجال أمام المزيد من التوسع في نطاق تطبيقاتها، مشيرةً إلى التوسع الذي شهدته هيئة ضمان الجودة مؤخراً بعد إقرار اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب وضع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عمل الهيئة، ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لدخول المشروع حيز التنفيذ.

وأكدت د. المضحكي أن هذه الخطوة تأتي في صميم تعزيز ثقافة التطوير والتحسين، وسيكون لها مردودها الإيجابي على نتائج تقارير المؤسسات التعليمية والتدريبية، وستعمل بوصفها حافزاً قوياً للجميع نحو استشعار أهمية التطوير والتحسين لهذين القطاعين، مبينةً أن هذا الإطار سيوفر معايير معتمدة يتم على أساسها تعريف أي مؤهل أكاديمي أو مهني ضمن قالب مشترك، يؤطر ويدرج كلاً من المؤهلات الأكاديمية والمهنية بحسب قيمتها العلمية والمهنية وفق معايير محددة معترف بها، التي تأخذ بعين الاعتبار مخرجات التعليم والاعتراف بالتعليم المسبق.

نتائج المدارس الحكومية

تضمنت الحزمة التاسعة من التقارير المنشورة تسعة تقارير مراجعة للمدارس الحكومية، ضمن دورة المراجعات الثانية للمدارس الحكومية، والتي انطلقت مسيرتها منذ سبتمبر الماضي. وتخص سبعة من هذه التقارير مدارس البنات، في حين يخص تقريران منها مدرستيْن للبنين.

وكشفت نتائج تلك التقارير عن تقدم نوعي في انتشار مفهوم ثقافة الجودة رغم اختلاف مستويات التحسن في الأداء بين المدارس، حيث برزت نتائج المدارس الحكومية التسع ضمن هذه الحزمة بعدم حصول أي منها على تقدير «غير ملائم»، في حين كانت الفاعلية بوجه عام في ثماني مدارس من أصل تسع بمستوى أداء «مرض».

وجاءتْ أفضل نتائج المدارس في مجالي (القيادة والإدارة والحوكمة)، و(القدرة على التحسن)، وذلك بحصول ست مدارس من أصل تسع على تقدير «جيد» أو أفضل من ذلك فيهما.

وأظهرت التقارير تحقيق خمس مدارس من أصل تسع مستوى أداء «جيد» في معايير التقييم المتعلقة بالتطور الشخصي للطالب، ومدى جودة أوجه الدعم والمساندة التي توفرها المدرسة للطالب. أما فيما يتعلق بمدى فاعلية عمليتي التعليم والتعلم والإنجاز الأكاديمي للطلبة، فقد حققت ثماني مدارس من أصل تسع مستوى أداء «مرض».

نقاط القوة وجوانب التطوير للمدارس الحكومية

وتمحورت نقاط القوة التي أبرزتها تقارير المدارس التسع في توفير تلك المدارس للبيئة المشجعة والمحفزة على التعلم، فضلاً عن التخطيط الاستراتيجي المبني على التقييم الذاتي الدقيق والشامل، وتوظيف الموارد التعليمية لإثراء المنهج والاستخدام الفاعل للبيئة المدرسية ومرافقها المختلفة.

أما فيما يتعلق بأبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في تلك المدارس، فقد أوصت التقارير بضرورة تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم عبر توظيف نتائج التقويم بفاعلية لتلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة للطلاب. كما أوصت بالحاجة إلى التركيز على تنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلبة، وتنمية مهاراتهم في القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية، إضافة إلى تعزيز برامج رفع الكفاءة المهنية للمعلمين ومتابعة انتقال أثرها على عمليتيْ التعليم والتعلم في المواقف التعليمية المختلفة.

نتائج المدارس الخاصة

وللمرة الأولى منذ بدء نشر التقارير، حملت هذه الحزمة في مجموعتها ستة تقارير مراجعة للمدارس الخاصة.

وجاءت نتائج المدارس الخاصة كالتالي: حصلت مدرستان من المدارس الست التي تمت مراجعتها على مستوى أداء «جيد»، في حين حصلت ثلاث مدارس على تقدير «مرضٍ»، بينما حصلت مدرسة واحدة على تقدير «غير ملائم».

وكان مجال التطور الشخصي في التقييم من المجالات التي حققت أعلى مستويات التقييم، حيث حصلت خمس مدارس من أصل ست على مستوى أداء «جيد»، فيما حقق نصف المدارس مستوى أداء «جيد» في التقييم المتعلق بمجال الدعم والمساندة للطالب.

نقاط القوة وجوانب التطوير للمدارس الخاصة

وتلخصت أبرز نقاط القوة للمدارس الخاصة في تعزيزها سلوك الطلبة والاحترام المتبادل فيما بينهم، فضلاً عن جودة الدعم والمساندة التي تقدمها لهم، والتزام القيادة العليا فيها ودافعيتهم نحو تطويرها، وتقدم مهارات طلبتها في اللغة الإنجليزية.

وتمثلت أهم فرص التطوير التي تحتاج إليها تلك المدارس في حاجتها إلى استخدام التقييم الذاتي بفاعلية أكبر، والاستفادة منه في عملية التخطيط، وفي التعليم بشكل أفضل بما يراعي الاحتياجات المختلفة لجميع الطلبة.

كما أشارت التقارير إلى حاجة تلك المدارس الخاصة - التي تم نشر تقاريرها - إلى استخدام موارد تعليمية مختلفة في عمليتيْ التعليم والتعلم؛ لتعزيز تعلم الطلبة ورفع مستويات إنجازاتهم التعليمية.

تقارير المعاهد

نشرت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب مجموعة جديدة من تقارير مراجعات المعاهد، والتي شملت تسعة تقارير للمراجعة، وتقرير إعادة مراجعة لمعهد كان قد حصل على تقدير «دون المرضي» في تقرير المراجعة الأصلية. ومع صدور هذه الحزمة تكون هيئة ضمان الجودة قد استكملت مراجعة جميع المعاهد ضمن الدورة الأولى من المراجعات البالغ عددها ٨٣ معهداً، في حين ستستكمل الهيئة إعادة مراجعة خمسة معاهد أخرى ضمن الدورة الأولى للمراجعات، ليتم نشر تقاريرها ضمن الحزمة المقبلة من التقارير. ويبلغ عدد تقارير إعادة المراجعة المنشورة إلى اليوم ١٦ تقريراً.

ويصل مجموع تقارير المراجعة وإعادة المراجعة المهنية الصادرة عن الهيئة إلى اليوم ٩٩ تقريراً، حيث كشف الأداء العام لمحصلة المعاهد المنشورة تحقيق نسبة (٦٥٪) من المعاهد المرخص بها من قبل وزارة العمل، البالغ عددها ٣٤ من ٥٢ تقريراً مستوى أداء مرضيا أو أفضل من ذلك، في حين كانت نسبة (٦٨٪) من المؤسسات التدريبية المرخص بها من قبل وزارة التربية والتعليم (٢١ من أصل ٣١ مؤسسة تدريبية)، بمستوى أداء مرضٍ أو أفضل من ذلك.

وحول عمليات إعادة المراجعة لمؤسسات التدريب المهني، شملت تلك العمليات ١١ معهداً مرخصاً به من وزارة العمل، وخمسة معاهد تعليمية مرخصا بها من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث سجلت ٨١٪ (١٣ معهدًا من أصل ١٦) من تقارير إعادة المراجعة مستوى أداء «مرض»، أو أفضل من ذلك.

نقاط القوة وفرص التطوير الممكنة

وقد أظهرت محصلة التقارير المنشورة حول أداء مؤسسات التدريب المهني مجموعة من نقاط القوة في تلك المؤسسات، جاء أبرزها في تنامي فهم ومعرفة مؤسسات التدريب المهني لتطبيقات ضمان الجودة ومتطلبات عمليات المراجعة، فضلاً عن قيام تلك المؤسسات بعمليات تقييم داخلي دقيقة لنقاط القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وتقوم معظم المؤسسات التدريبية من جانب آخر بتحليل متطلبات سوق العمل، في حين أظهرت النتائج العامة تشغيل مؤسسات التدريب بشكل عام لمجموعة مؤهلة وعلى قدر من الخبرة من المدربين. وتمحورت فرص التطوير الممكنة في حاجة مؤسسات التدريب المهني - بشكل عام - إلى زيادة أنظمة تقييم مستويات أداء المتعلمين قبل الانضمام إلى الدورات التدريبية، فضلاً عن حاجتها إلى زيادة عمليات قياس وتحليل إنجازات المتدربين. كما لاحظت التقارير افتقار هذه المؤسسات إلى التقييم الفعال لمعرفة أثر برامج التدريب أو التدريس على المتدربين، والحاجة إلى الاهتمام بإجراءات الصحة والسلامة.

تقارير التعليم العالي

أصدرت هيئة ضمان الجودة خمسة تقارير حول أداء مؤسسات التعليم العالي، تمثلت ثلاثة تقارير منها في تقارير تتبعية لثلاث مؤسسات للتعليم العالي، في حين كان تقريران منها متمثليْن في تقريري إعادة مراجعة لبرنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال.

ويأتي صدور التقارير التتبعية بعد انتهاء دورة المراجعات المؤسسية الأولى لمختلف مؤسسات التعليم العالي في المملكة، حيث تُجْرَى المراجعات التتبعية لجميع المؤسسات التي تتم مراجعة الأداء المؤسسي لها ليتم التحقق من مدى التقدم في أدائها، ويتم تصنيف الجامعات على أساس مدى التقدم الذي تحرزه كل جامعة إلى ثلاث فئات: جامعات تحرز «تقدم جيد»، جامعات تحرز «تقدم كاف»، وجامعات تحرز «تقدم غير كاف».

ويتم تنفيذ عمليات إعادة المراجعة للبرامج الأكاديمية في حال حصول البرنامج على تقدير «لا توجد ثقة».

نتائج مراجعات مؤسسات التدريب المهني

رقم	المعهد	النوع	التقدير
1	المركز البريطاني للفنات	مراجعة	جيد
2	مركز كلابون للفنون	مراجعة	دون المرضي
3	معهد المحيط	مراجعة	مرضٍ
4	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	إعادة مراجعة	دون المرضي
5	المدرسة للفنون	مراجعة	جيد
6	مركز البحرين للباليه	مراجعة	جيد
7	معهد البحرين للموسيقى	مراجعة	ممتاز
8	المعهد الهندي للفنون الأدائية	مراجعة	مرضٍ
9	معهد الحياة في الموسيقى	مراجعة	جيد
10	مركز مشوري	مراجعة	ممتاز

○ الشيخ خالد بن عبدالله.

○ جواهر المضحكي.

الرأي الثالث

في مجلس سمو الأمير الرئيس

محميد المحميد
Malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

جماعات العنف والتخريب الذين عطلوا بالأمس الشوارع ومصالح الناس وتسببوا في الازدحام نقول لهم: «هذا وطن كلما زدتم في تخريبه، زدنا نحن حبا في تعميره».. وننصحكم بأن تغيروا شعاركم الذي رفعتموه ذات اليوم: «البحرين ديرتنا نحميها».. إلى شعار: «البحرين ديرتكم نخربها».. ألا لعنة الله على من آذى الناس وسدّ الطرق والشوارع وهدد أمن الناس والوطن.

في مجلس الرئيس:

بالأمس كنا ضيوفا كراما في المجلس العامر لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله وجعل بيرقه عاليا خفاقا - وبقدر سعادتنا بلقاء سمو الأمير الرئيس بقدر فرحتنا بما تحدث به عن خدمة الوطن والمواطنين وتوجيهه الكريم لوزير التربية ووزير الإسكان، وإشادته برجالات الوطن وتقديره للصحافة وأصحاب القلم الوطني الحر والمسئول.

سمو الأمير الرئيس كعادته كان متألقا وحاضرا في ربط الماضي بالحاضر واستشراف المستقبل، والإشادة بحكمة جلالة الملك المفدى في نقل مملكة البحرين إلى مرحلة التطور والتقدم، والتعاون مع دول الخليج، والتقدير لدعم المملكة العربية السعودية الشقيقة ومبادرات خادم الحرمين الشريفين أعزه الله.

أمور كثيرة وقضايا أكثر تحدث عنها سمو الأمير الرئيس، وكلها تتمحور حول الوطن ومصلحة المواطن، وأن الدولة قادرة على حفظ الأمن والاستقرار والتعامل القانوني مع كل التجاوزات، وأن كل ما يقوم به بعض الخارجين على القانون لن يعطل مسيرة البناء والعطاء، ولن يزعزع الوحدة الوطنية، بل سيزيد الدولة والرجال المخلصين في الإصرار على العمل والتنمية والتطوير.

سمو الأمير الرئيس كان واضحا وشجاعا كعادته في الحديث عن الوضع المحلي، وسعيه الكريم مع الحكومة الموقرة للتعامل القانوني والحضاري مع التطورات كافة، والمضي قدما في مسيرة التنمية الشاملة في كل جوانبها ومجالاتها، ولربما كان هذا هو الفرق الكبير والبون الشاسع بين القائد الذي يسعى لخدمة وطنه عن باقي الموتورين والمؤزمين من أصحاب العمل السياسي الذين يتحدثون عن خدمة الوطن ويمارسون التخريب ويدعون إلى العنف والفوضى.

سمو الأمير الرئيس أشاد في مجلسه أمس بمجلس النواب وخص النائب عادل العسومي وزملاءه الحضور تحديدا بأهمية التواصل ونقل هموم الناس الى القيادة الرشيدة، وقد قابل العسومي إشادة الرئيس بقوله ان البحرين تفتخر وتعتز بوجود القائد خليفة بن سلمان الذي أثبت بخبرته وتجربته أنه القائد الوطني الذي يعمل من أجل الوطن والمواطنين على الدوام في ظل قيادة العاهل المفدى.

سمو الأمير الرئيس: شكرا وألف شكر.. من جميع أبناء البحرين المخلصين في كل القرى والمدن، صغارا وكبارا، رجالا ونساء.

آخر السطر:

«البلد وين وانتو وين؟؟».. هذه العبارة نقولها لجمعيات الائتلاف التي أصدرت بيانها على بعض ما جاء في خطاب الشيخ د.عبداللطيف المحمود في تجمع الفاتح بأنه ذكر تجمع الوحدة الوطنية ولم يذكر الائتلاف، وأنه تكلم عن الحوار، وأنه نطق كلمة (البحرين) بالضم ولم ينطقها بالفتح..!! انتو وين والبلد وين..؟؟

○ تكريم الدكتور كانو.

جمعية البحرين الخيرية تكرم الدكتور عبداللطيف كانو

على ضوء دوره المميز والدائم والمساند لمسيرة العمل الخيري والإنساني والاجتماعي بمملكة البحرين قام السيد حسن إبراهيم كمال الأمين العام لجمعية البحرين الخيرية بزيارة لبيت القرآن، حيث قدم شهادة تقديرية إلى الدكتور عبداللطيف بن جاسم كانو رئيس مجلس أمناء بيت القرآن - الأمين العام لمساهماته البارزة في المشاريع الخيرية وحرصه الدائم على دعم الفعاليات والأنشطة في أعمال البر والإحسان.

من جانبه أشاد الدكتور عبداللطيف جاسم كانو بجهود جمعية البحرين الخيرية وما تقدمه من خدمات خيرية وإنسانية إلى عموم الأسر التي ترعاها الجمعية بمختلف مدن وقرى المملكة، تماشياً مع سياسة وتوجيهات قيادتنا الرشيدة في هذه المجالات.

وزير العمل يبحث مع خبراء دوليين ملف المفصولين من القطاع الخاص

التقى السيد جميل حميدان وزير العمل أمس عددا من خبراء قانون العمل الدولي للنظر في ملف المفصولين من العمل بالقطاع الخاص في مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أكد حميدان أن حكومة مملكة البحرين تولي بالغ اهتمامها بتسوية ملف مفصولي القطاع الخاص وبصورة مستعجلة، مشيرا إلى الجهود والإجراءات الاخيرة التي اتخذتها الحكومة وخاصة بما يتعلق بمخاطبة الشركات لإعادة جميع مفصوليها، غير المرتبطين بقضايا أمنية، تحت عقودهم السابقة وضمان عدم فرض أية شروط مجحفة حفاظاً على حقوقهم العمالية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يأتي نتيجة للجهود والمساعي المتواصلة من حكومة مملكة البحرين في تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي جاء في نص توصيتها رقم ١٧٢٣ الفقرة (ب): (استخدام الحكومة كل صلاحياتها لضمان عدم معاملة الشركات الخاصة وأصحاب العمل الآخرين الذين قاموا بفصل موظفين لعدم حضورهم إلى العمل في وقت المظاهرات بطريقة أقل مما عاملت به الحكومة موظفيها في الخدمة المدنية).

○ جانب من لقاء وزير العمل مع الخبراء.

رئيس نقابة «ألبا»:

«اتحاد نقابات العمال» يحاول بشتى الطرق إعاقة عمال الشركة عن العودة إلى أعمالهم

قال علي البنعلي رئيس نقابة ألبا ان الرسائل التي بعثتها ادارة الشركة الى العمال المفصولين هدفها كان الوصول اليهم وخصوصا ان الكثير منهم لا يرد على المكالمات ولم يستجيب لاتصالات النقابة، وأكد البنعلي انه لا يوجد اي عقود جديدة مطروحة يوقعها العامل المفصول بل هناك عودة غير مشروطة بنفس الوظيفة والمميزات او تكون وظيفة أخرى بنفس المستوى الوظيفي وبنفس الراتب السابق، واكد البنعلي ان جميع عمال ألبا المفصولين سوف يتسلمون زيادة سنوية تساوي ٥٪ + ٢٠ دينارا اضافة إلى علاوتهم، كما أنهم سوف يحصلون على نسبة من بونس ٢٠١١ تعادل عدد الأيام التي عملوا فيها. وقال البنعلي ان الشركة وافقت على القيام بتسهيل الامور المادية للعامل من خلال اعطاء العامل المفصول مبلغا نقديا لتيسير امور انضمامه، كما يقوم قسم الحسابات والموارد البشرية بإعطاء العامل المفصول الرسائل المطلوبة من أجل إعادة جدولة قرضه البنكي، كما ان العامل المفصول يستطيع تكملة ملف قياس القدرات اللازم لترقية العامل بحسب نظام الترقيات المعمول به في الشركة.

وأردف البنعلي بأنه تم إبرام اتفاق مع ادارة الشركة يشمل ارجاع جميع حقوق العامل من ايام مرضية واجازات سنوية، كما يشمل احتفاظه بدوره في برنامج ألبا اسكان الذي يتم فيه في كل سنة توزيع اكثر من ٤٠ قرضا إسكانيا. كما ان شركة ألبا سوف تقوم بدفع مستحقات التأمينات الاجتماعية لكامل فترة الفصل، وسوف تقوم بإرجاع المبالغ المدفوعة من قبل العامل المفصول للتأمينات الاجتماعية في فترة الفصل.

واوضح البنعلي ان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين يحاول بشتى الطرق اعاقة عمال ألبا عن الرجوع إلى أعمالهم من خلال تفسيره الرسالة التي بعثتها إدارة الشركة الى العمال المفصولين ويفسرها على انها رسالة استدعاء من اجل توقيع عقد جديد بين العامل وشركة ألبا. وقال البنعلي ان الاتحاد مستمر في الإضرار بسمعة البحرين. كل ذلك يأتي بهدف خدمة الطرف السياسي الذي ينتمي اليه الاتحاد، وكدليل يُقدم للمنظمات الدولية على ان البحرين لم تستجب للتوصيات التي كُلف رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح بمتابعتها مع الجهات المعنية.

كما أوضح البنعلي أن أكثر من ٩٠٪ من عمال ألبا المفصولين قد رجعوا إلى وظائفهم السابقة والبعض منهم بمزايا أفضل، على الرغم من ان الكثير من تلك الوظائف قد تم شغلها، كما يُذكر أن إدارة الشركة قد وظفت أكثر من ٥٠٠ عامل بدءاً في مارس من العام الماضي، وذلك للتخفيف من آثار الإضراب الذي أمر به الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

وأشار البنعلي الى أن إدارة الشركة متعاونة الى حد كبير في العمل على إرجاع العمال المفصولين إلى أعمالهم، حيث يقع على عاتق النقابة التأكد من أن يحصل العامل على جميع مستحقاته إلى حين رجوع مستواه المعيشي إلى وضعه الطبيعي.

○ علي البنعلي.